مبادرة

التكتل المدني الديمقراطي

"استعادة الوطن"

تمر علينا الذكري السابعة لثورة فبراير وما حملته من آمال وتطلعات أبناء هذا الشعب في حياة كريمة ومستقبل زاهر، وفي نفس الوقت تذكرنا بما نعيشه اليوم من عدم الاستقرار، واختفاء حالة الأمن، وازدياد حالة الانقسام السياسي، والعبث بموارد وممتلكات الشعب الليبي، وتعدي خطير علي الحريات، والقتل خارج القانون، وتفكك مؤسسات الدولة، وانتهاك السيادة الوطنية من قوي خارجية بأطماع مختلفة، وتمكن قوي الإرهاب من النمو في هذا المناخ.

ورغم تباين الآراء والاتجاهات في تقييم هذه المرحلة، إلا ان تطلع أبناء الشعب الليبي لتغيير يحقق مستقبل أكثر رخاء ونماء، كان سببا أصيلا في التعبير عن ذلك بكل عفوية بانتفاضة 17.فبراير 2011.

وليس هناك من شك ان دوافع التغيير التي أدرك صدق نواياها إجماعا داخليا وخارجيا، استدعت تضامنا مجتمعيا ساهم في نجاحها، في ظروف استثنائية اختفت فيها مؤسسات الدولة خصوصا الأمنية منها، وانتشرت في ظلها ظاهرة السلاح، وتشكلت في محيطها المليشيات المسلحة بمختلف توجهاتها، وأخيرا عجزت القوي الوطنية علي إدارة البلاد واسترجاع مظاهر الدولة، وتمكنت بذلك قوي الإسلامي السياسي من تشكيل اذرع مسلحة مكنتها من اختطاف حلم الليبيين في إقامة دولة القانون، والمؤسسات، الدولة المدنية الديمقراطية الضامنة لدوافع وتطلعات أبناء شعبنا الصبور.

لقد ساهم هذا المناخ البائس في تكالب قوي ظالمة تغلغلت في مفاصل الدولة، واستولت علي قرارها السياسي، ونظمت قواعدها لكسب دعم مجتمعي زائف، بحماية مليشيات مسلحة امتهنت القتل والتعذيب للتخلص من القوات المسلحة وقوي الأمن المحترفة والقوي الوطنية الاخري، ثم فتحت الأبواب والنوافذ لقوي خارجية صادرت القرار الوطني السياسي والاقتصادي، بل فرضت حلول سياسية في صيغة نماذج تمكنها من الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

ويدرك الجميع ان المشهد السياسي الراهن هو ناتج لهذا المناخ، وان إجماع الصوت الليبي الوحيد يكمن في تطلعه لفك اسر حلمه المختطف في دولة الأمن والاستقرار، ووقف نزيف قتل وتشريد أبنائه، ودعم قواته المسلحة الموحدة وقوي الأمن المحترفة للتخلص من كابوس التطرف والإرهاب، والتمسك بوحدة الوطن وسيادته الوطنية.

وتمتد قناعة اليوم إلي ان ولادة حلول سياسية خارج حدود الوطن، في صيغة اتفاق سياسي، باليات حكم وإدارة في شكل مجلس رئاسي، وبرعاية قوي خارجية ذات مصالح محددة، ساهم بكل تأكيد في إطالة الأزمة الليبية، وعبث دون حساب بأموال الشعب الليبي، وزاد من معاناته في الحصول علي سبل العيش الكريم، وتعايش مع القوي المسلحة ألخارجه عن القانون، ووفر مناخ مواتي وداعم لظاهرة الفساد، وأخيرا مكن القوي الخارجية من مصادرة السيادة الوطنية وتواجد قواتها بشكل سافر علي الأراضي الليبية.

وفي وقت ننتظر فيه جميعا التخلص من هذا المشهد الخطير باتفاقاته، وشخوصه، واليات تمكينه، فان التكتل المدني الديمقراطي يبادر بروح الإخلاص لكل أبناء هذا الشعب دون إقصاء اوتمييز، بالدعوة لتبني مبادرة وطنية تمكننا جميعا من النهوض لمواجهة هذا الوضع المرعب، واستعادة الوطن تتضمن ما يلي:

أولا: ان تبني مشروع دستور دائم أو الاستفتاء علي مشروع الدستور المقترح في مناخ سياسي متأزم، ومناخ اقتصادي متردي، ومناخ اجتماعي متشنج، ومناخ امني متفاقم، سيقود دون أي شك لمزيد من التأزم، ويعزز فرص مهيأة للانقسام وضياع حلم أبناء الوطن في بقائه موحدا.

وفي الوقت الذي نحذر فيه كل الأطراف الداخلية والخارجية من نتائج السعي لتبني دستور دائم في ظل هذه الظروف، فإننا نبادر بالدعوة لمعالجة هذا الوضع بإجراء تعديلات علي الإعلان الدستوري النافذ تسمح بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تمكننا من انجاز مصالحة وطنية تؤهل أبناء شعبنا جميعا دون إقصاء بالمساهمة في وضع وتبني دستور يشعر الجميع بامتلاكه.

ثانيا: لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية، والمعاناة التي يعيشها أبناء شعبنا، ان محاولة انجاز استقرار سياسي، وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة الليبية، دون تحقيق مصالحة وطنية يعتبر عملا لا يمكن ضمان استمراره واستقراره . والتكتل المدني الديمقراطي يدعو لتبني انجاز مصالحة وطنية تعيد شركاء الوطن من مهجرهم، وتعيد مهجري الوطن لمدنهم، وتحقق العدالة

والأنصاف وجبر الضرر، قبل تبني مشروع الدولة الدائمة. وتنتظر هذه الدعوة التفاف شيوخ قبائلنا الواعية، وفا عليات وطننا المخلصة، ومنظمات مجتمعنا المدني المدركة لخطورة الوضع، حول مشروع بملكية ليبية يحتضنه الجميع من اجل انتزاع وحماية ما تبقي من الوطن بانجاز مصالحة وطنية ينتظرها الجميع.

ثالثا: ان عمق الاذي الذي أصاب أبناء شعبنا، وتغول فرق الإرهاب والعنف في قتله وتعذيبه، عزز من القناعة الراسخة بالدور العظيم والاستثنائي الذي قامت به قواتنا المسلحة والقوي الوطنية المساندة في محاربة آفة الإرهاب، واقتلاع بؤر تواجده، وإعادة الأمن والاستقرار في كثير من مدننا الحبيبة، واسترجاع السيطرة علي مصادر ثروة أبناء شعبنا.

والتكتل المدني الديمقراطي يعجل بالدعوة لضرورة انجاز وحدة جيشنا الوطني، وفتح الطريق لأبناء القوات المسلحة للعودة لمؤسستهم، والمساهمة في إعادة بنائها، ومواصلة مهامها الوطنية في الاستمرار بمحاربة الإرهاب، والقضاء علي بؤر تواجده، وحماية حدود الوطن وأمنه القومي من التهديد، ساعيا لتشكيل حاضنة اجتماعية توفر الشراكة للدعم والمساندة لمؤسستنا العسكرية والأمنية، وتبعده عن التجاذبات السياسية، والعمل دون توقف لفك حصار المجتمع الدولي الظالم علي تسليحه وتوفير معداته ومستلزماته.

رابعا: ان حجم فاتورة التضحيات التي قدمها أبناء الشعب الليبي تجاوزت قدرة الاستيعاب الإنساني، وان استمرار حالة انسداد الأفق أمام حل الأزمة الليبية، وحكم الأمر الواقع المتمثل في المجلس الرئاسي، يمثل دعوة صريحة للعبث بمقدرات هذا الوطن من قبل مجلس استولي علي سلطة دون قانون وتصرف في ثروة دون حق.

والتكتل المدني الديمقراطي يدعو لإيجاد وسائل قانونية مستعجلة لإيقاف المجلس الرئاسي من الاستمرار في التصرف الغير مسئول في ثروات وممتلكات شعبنا، ويحمل في نفس الوقت الدول الراعية لهذا المجلس مسؤولية ما يترتب عن أعماله من هدر للأموال ودعم لقوي العنف والمليشيات الخارجة عن القانون.

خامسا: لقد تمكن المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من استهلاك الوقت في إجراء تجارب لحلول تفتقر لقدرة الاستجابة لخصوصية المشهد السياسي ، وتبتعد عن أولويات المجتمع الليبي، وتمنح الوقت والفرصة لأطراف غير مسئولة مكنتها من نسج مشهد سياسي يضمن لها الاستمرار في الحكم.

والتكتل المدني الديمقراطي يدعو الأمم المتحدة وممثلها في ليبيا، والدول الاخري ذات الاهتمام بالشأن الليبي، لإيقاف حقل التجارب السياسية، وتمكين الشعب الليبي من استعادة القدرة علي صنع أدوات حكمه، وذلك بالضغط الصريح علي شركائهم في السلطة للموافقة علي تعديل الإعلان الدستوري النافذ حتى يتمكن أبناء الشعب الليبي بحرية من اختيار رئيسا لدولتهم وبرلمانا يمثل إرادتهم، وضمان انصياع الجميع لنتائج صناديق الانتخاب. وان الإخفاق في ذلك يلزم المجتمع الدولي بتحمل نتائج خطيرة مع تأخر تجاوز حالة انغلاق الأفق الراهنة. كما تدعو القوي السياسية الوطنية في الداخل والخارج ان تحكم ضمائرها للالتفاف حول مصلحة الوطن والحوار بشأنها داخل أراضي الوطن.

سادسا: لقد تسببت آلة الحرب والاقتتال خلال السنوات الماضية في زهق أرواح أبناؤنا وسقوط الآلاف الضحايا، وتدمير الممتلكات والمنشات، وتهديد سلمنا الاجتماعي.

وشعورا بخطورة واستمرار هذه الأوضاع، فان التكتل المدني الديمقراطي يدعو الجميع دون استثناء لوقف فوري لأعمال الاقتتال بين أبناء الوطن لأي سبب من الأسباب، والالتفاف جميعا لدعم ومساندة جيشنا الوطني وقوي الأمن المحترفة للاستمرار في محاربة الإرهاب حتى التخلص منه واستعادة الوطن.

وأخيرا فان التكتل المدني الديمقراطي، وإذ يقدم هذه المبادرة، يراهن دون تردد علي إدراك أبناء شعبنا للوضع الراهن، وينتظر دون تأخر مشاركة القوي السياسية الوطنية في الدفع نحو التضامن من اجل كسر حالة الجمود وانغلاق أفق الحل السياسي القائم، ويحمل دون غموض المجتمع الدولي مسؤولية تداعيات تأخر الوصول لحل سياسي يستجيب لتطلعات أبناء شعبنا الشجاع، ويمكنه من اختيار أدوات حكمه، ويعيد له سيادة وطنه واستقلال قراره السياسي.

حفظ الله ليبيا وأبناء شعبنا الشجاع

التكتل المدني الديمقراطي
اللجنة التسييرية

صدر في بنغازي:18.2.2018